

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٧، بالتفويض،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له ؛

وعسى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعسى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعسى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعسى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٧/٧/٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعسى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٩/٦ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب اخصامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بدت جملة الإيرادات مبلغ ٢٩, ١١٢٧٣.٠٩ جنيه (فقط مليون ومائة وسبعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وتسعة جنيهاً وتسعة وعشرون قرشاً لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ٦١ ٧٦٥٦٦٩ جنيه (فقط سبعمائة وخمسة وستون ألفاً وستمائة وتسعة وستون جنيهاً وواحد وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٨, ٦١٦٣٩.٠٦٨ جنيه (فقط ثلاثمائة وواحد وستون ألفاً وستمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير، أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠٠٦ مبلغ ٨٣, ٣٥٠٥٢٦١.٠٨٣ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وخمسة آلاف ومائتان وواحد وستون جنيهاً وثلاثة وثمانون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٦/٩/٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى